مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/7/12

كيف يقدِّم علي الزيدي العراق إلى الولايات المتحدة عبر بوابة الاستقرار في المشرق؟

مشروع لقيادة التعافي الاقتصادي في المنطقة الشامية

د. علي بشار اغوان

● تقدير موقف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

كيف يقدّم علي الزيدي العراق إلى الولايات المتحدة عبر بوابة الاستقرار في المشرق؟

مشروع لقيادة التعافي الاقتصادي في المنطقة الشامية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

د. علي بشار اغوان / أستاذ العلوم السياسية والشؤون الاستراتيجية - الموصل

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

صار واضحاً أن عقل الرئيس الأمريكي الحالي، دونالد ترامب، هو عقل الصفقات الكبرى في المنطقة. وهذا العقل يمكن أن يمنح الكثير إذا شعر بأنه سيحصل على الكثير. وعلى هذا الأساس، ينبغي على السيد رئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، أن يدخل إلى الولايات المتحدة وبيده مشروع اقتصادي تنموي متكامل يمكن تسميته بـ«مشروع إدارة المنطقة الشامية»، التي تشمل سوريا والأردن ولبنان. وإدارة المنطقة الشامية هنا لا نعني بها الإدارة الأمنية والعسكرية بقدر ما نتحدث عن إدارة اقتصادية وتنموية، لكي لا يتم استفزاز تركيا وإسرائيل وقوى المنطقة الأخرى في هذه المساحة.

يمكن أن يقود العراق مشروع إدارة المنطقة الشامية، لأنه يمتلك المقومات النظرية للقيادة. وهذا المشروع لا يمكن أن يظهر وينمو من دون وجود غطاء أمريكي مباشر. ولعل الأسباب الموجبة لذلك تتعلق بأن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة لم تعد تقوم على إدارة الأزمات عبر التوسع العسكري أو الانخراط المباشر في صراعات المنطقة، وإنما تتجه بصورة متسارعة نحو بناء منظومة إقليمية تعتمد على شركاء يمتلكون القدرة على إنتاج الاستقرار الاقتصادي والتنموي، وتأمين الممرات التجارية، وحماية شبكات الطاقة، وإدارة التوازنات المحلية بما ينسجم مع المصالح الأمريكية بعيدة المدى. وفي ظل هذا التحول، أصبحت قيمة الدول في العقل الاستراتيجي الأمريكي ترتبط بوظيفتها الإقليمية أكثر من ارتباطها بحجم مواردها أو قدراتها العسكرية.

نتحدث عن مشروع القيادة العراقية للمنطقة الشامية، لأن هذه المنطقة تمر بمرحلة إعادة تشكيل شاملة بعد سنوات طويلة من الحروب والتحولات السياسية، وأصبحت بحاجة إلى قوة إقليمية ذات ثقل اقتصادي تمتلك المقومات الاقتصادية والجغرافية والمؤسسية التي تؤهلها لقيادة مرحلة التعافي وإعادة بناء الاستقرار. وتمثل هذه البيئة إحدى أكثر الساحات تأثيراً في مستقبل التوازنات الإقليمية، لأنها تشكل نقطة الالتقاء بين الخليج وتركيا وإيران وشرق المتوسط، كما تتحكم بجزء مهم من مسارات التجارة والطاقة والاتصال البري بين آسيا وأوروبا.

وعلى هذا الأساس، يمتلك العراق فرصة استراتيجية استثنائية للانتقال من دولة انشغلت، على مدى عقدين، بإدارة أزماتها الداخلية إلى دولة تقود مشروعاً إقليمياً لإعادة تنظيم الفضاء الشامي. فالموقع الجغرافي، وموارد الطاقة، ومشروع طريق التنمية، والقدرة على الربط بين الخليج وسوريا وتركيا، تمنح العراق عناصر قوة يصعب توافرها مجتمعة في دولة أخرى داخل هذا الإقليم. وعندما تتحول هذه العناصر إلى مشروع دولة متكامل، فإن العراق يكتسب وظيفة استراتيجية جديدة داخل الحسابات الأمريكية، قوامها إنتاج الاستقرار، وربط الاقتصاد الإقليمي، وتعزيز أمن الطاقة والتجارة.

غير أن الوصول إلى هذه المكانة يرتبط بمجموعة من المتطلبات التي ستقيس الولايات المتحدة، على أساسها، مدى جاهزية العراق لأداء هذا الدور، أهمها مكافحة الفساد، وتوحيد القرار الأمني، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار، وإقامة شراكات إقليمية متوازنة، وفي مقدمتها

العلاقة مع تركيا، لأن أي مشروع لقيادة المنطقة الشامية يحتاج إلى توافقات إقليمية واسعة بقدر حاجته إلى دعم أمريكي. بل إن هذا المشروع لا يمكن أن ينجح من دون أن يقدم العراق نفسه شريكاً للولايات المتحدة، التي ستحصد معه النتائج من دون الانخراط في التفاصيل والأعباء.

وانطلاقاً من ذلك، فإن القيمة الاستراتيجية لزيارة رئيس الوزراء، علي الزيدي، إلى واشنطن تتجاوز إدارة الملفات الثنائية التقليدية، لتتحول إلى فرصة لطرح مشروع عراقي متكامل يعيد تعريف موقع العراق داخل الاستراتيجية الأمريكية. فالمعادلة التي تحتاج الإدارة الأمريكية إلى الاقتناع بها تتمثل في أن استقرار العراق يقود إلى استقرار المنطقة الشامية، وأن تمكين العراق من أداء هذا الدور يحقق للولايات المتحدة أهدافها في أمن الطاقة، وحماية الممرات التجارية، وتقاسم الأعباء الأمنية، والحد من التنافس الدولي على النفوذ في الشرق الأوسط، من خلال شريك إقليمي يمتلك القدرة على قيادة بيئته الجيوسياسية بكفاءة واستدامة.

أولاً: الطاقة - من بيع النفط إلى بناء الشراكة الاستراتيجية

من المهم فهم عقلية ترامب الاستثمارية المتعلقة برغباته في السيطرة على مصادر إنتاج النفط والغاز والمعادن النادرة قبل الحديث معه في أي صفقة طاقوية جديدة. ولهذا يمثل ملف الطاقة المحور الأكثر أهمية في أي حوار مرتقب بين العراق وإدارة الرئيس دونالد ترامب، لأن ترامب ينظر إلى ملف الطاقة على أنه أهم أدوات القوة

الأمريكية في النظام الدولي. فهو يريد أن يستديم تدفق الطاقة إلى بلاده بأي شكل من الأشكال، سواء بالاتفاق أو بالترهيب، كما فعل مع فنزويلا، ويحاول فعل ذلك مع إيران حالياً. فمنذ عودته إلى البيت الأبيض في الولاية الثانية، أعاد التأكيد على أن أمن الطاقة جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي، وأن السيطرة على اتجاهات الطاقة العالمية لا تقل أهمية عن التفوق العسكري. ولذلك، فإن العراق سيكون مخطئاً إذا دخل هذا الحوار وهو يعتقد أن المطلوب هو التفاوض على زيادة صادرات النفط أو توقيع عقود جديدة مع الشركات الأمريكية؛ لأن هذا التفكير يبقى محصوراً في البعد التجاري الذي يتعلق بالبيع فقط، بينما تتحرك الولايات المتحدة وفق حسابات جيوسياسية أوسع بكثير.

لهذا، لا ينبغي للعراق أن يعرض نفسه على الولايات المتحدة على أنه قادر على توريد النفط بأمان إلى الولايات المتحدة فحسب، وكونه أحد أكبر منتجي النفط في العالم، لأن هذه الحقيقة وحدها لم تنجح، طوال العقدين الماضيين، في نقل العلاقات العراقية–الأمريكية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية. والمطلوب هو إعادة تعريف القيمة التي يمثلها العراق داخل معادلة الطاقة العالمية، وتقديم العراق بوصفه فرصةً للولايات المتحدة لترصين مشروع إدارة أمن الطاقة الإقليمي والدولي، وربط الخليج بتركيا وأوروبا، وتطوير شبكات نقل الطاقة، والاستفادة من مشروع طريق التنمية ليصبح جزءاً من منظومة التجارة والطاقة التي تربط آسيا بأوروبا.

فكلما ارتبطت مصالح الطاقة الأمريكية باستقرار العراق، ازدادت قيمة العراق داخل الحسابات الاستراتيجية لواشنطن. كما ومن المرجح أن يسعى ترامب إلى توسيع حضور الشركات الأمريكية في قطاع الطاقة العراقي، ليس بدافع الاستثمار وحده، وإنما أيضاً لمنع توسع النفوذ الصيني والروسي داخل أحد أكثر القطاعات حساسية في الاقتصاد العراقي.

لذلك، سيكون أمام رئيس الوزراء أن يدرك أبعاد الاستراتيجية الأمريكية العالمية، وأن يتحرك وفق فكرة أن المنافسة الحقيقية ليست بين شركات نفطية عالمية أمريكية أو صينية فقط، بقدر ما هي بين مشاريع استراتيجية تتنافس على رسم خريطة النفوذ الاقتصادي في الشرق الأوسط خلال العقود المقبلة. ومن هنا، ينبغي للحكومة العراقية أن تعرض مشروعاً متكاملاً يشمل تطوير إنتاج الغاز، وإنهاء حرق الغاز المصاحب، وتحديث البنية التحتية للطاقة، وربط شبكات الكهرباء إقليمياً، وتوسيع الصناعات البتروكيماوية، وإدخال الشركات الأمريكية في مشاريع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي المرتبطة بإدارة قطاع الطاقة، بما يجعل العلاقة الاقتصادية أوسع من مجرد استخراج النفط الخام. بل على رئيس مجلس الوزراء الانتباه إلى أن ما سيقدمه من شراكة طاقوية باسم العراق يجب أن يقابلها شراكة تكنولوجية وصناعية وتجارية شاملة، أوسع من موضوع النفط، عبر إدخال الشركات الأمريكية الكبرى غير النفطية، وغير المتخصصة بمشاريع الطاقة، إلى العراق، لترصين العلاقة بصورة أكبر.

ثانياً: العراق وإيران.. كيف يعيد العراق تعريف موقعه بين واشنطن وطهران؟

من المهم جداً، بل إنه من الأمور الحيوية جداً، لإعادة إحياء العلاقات العراقية–الأمريكية، إقناع ترامب، ومن خلفه الإدارة الأمريكية، بإيقاف طريقة النظر إلى العراق على أنه دولة للاستخدام والتوظيف في الضغط على إيران وإخضاعها في المنطقة. فإن استطاع الزيدي تفكيك هذه الرؤية الأمريكية، فقد استطاع أن يخطو خطوة عظيمة وكبيرة باتجاه إعادة تعريف العلاقات العراقية–الأمريكية بمعزل عما تريده الولايات المتحدة من إيران.

ولأن الزيارة ستأتي في ظل ظروف معقدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ولأن العراق في قلب هذه العاصفة، أعتقد أن الملف الإيراني في حوار الزيدي – ترامب لن يكون بنداً هامشياً على جدول أعمال اللقاء. ولهذا، أرجح أنه سيكون الإطار الذي سترسم وتحدد من خلاله الإدارة الأمريكية جميع الملفات الأخرى حيال العراق، والمتعلقة بالأمن والدفاع والطاقة والاستثمار، بل وحتى موقع العراق الاستراتيجي في العقل الاستراتيجي الأمريكي الشامل حيال المنطقة. فبالنسبة لترامب، لا يمكن بناء شراكة اقتصادية أو أمنية عميقة مع دولة ما تزال قراراتها الاستراتيجية عرضة لتأثيرات خارج مؤسساتها الرسمية. ولهذا، فإن نجاح أو فشل بقية الملفات سيبقى مرتبطاً بالطريقة التي سيتعامل بها العراق مع هذا الملف شديد الحساسية.

في الوقت نفسه، من الخطأ الاعتقاد بأن ترامب سيطلب من العراق الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران أو قطع علاقاته معها، فهذا الطرح لا ينسجم مع طبيعة الجغرافيا السياسية وحقائقها. فالولايات المتحدة تدرك أن العراق يرتبط بإيران بحدود طويلة، وتداخل اقتصادي واجتماعي وديني، ولا يمكن لأي حكومة عراقية أن تلغي هذه العلاقة أو تعيد صياغتها بقرار سياسي. ولهذا ينبغي أن يلتفت رئيس مجلس الوزراء إلى أن ما تريده الإدارة الأمريكية منه، في الحقيقة، ليس إنهاء العلاقة العراقية–الإيرانية بقدر ما تريد إنهاء الحالة التي تجعل بعض مفاصل الدولة العراقية جزءاً من معادلات النفوذ الإيراني في المنطقة، والتي يتم استخدامها في الالتفاف على العقوبات الأمريكية، ولا سيما في مجال الدولار، وتهريب النفط، وتقوية الاقتصاد الإيراني عبر العراق.

ومن هذا المنطلق، فإن الإدارة الأمريكية ستقيس أداء الحكومة العراقية من خلال مؤشرات عملية أكثر من اهتمامها بالتصريحات السياسية. فهي ستراقب قدرة الدولة على احتكار استخدام القوة، ومنع استخدام الأراضي العراقية في استهداف المصالح الأمريكية أو الإقليمية، وضبط حركة الفصائل المسلحة، وحماية البعثات الدبلوماسية، وضمان استقلال القرارين الأمني والاقتصادي، ومنع الالتفاف على منظومات العقوبات، أو استخدام العراق ممراً لتخفيف الضغوط المفروضة على إيران. وهذه المؤشرات ستكون، في نظر ترامب، أكثر أهمية من أي بيانات مشتركة أو تفاهمات بروتوكولية.

ينبغي على الزيدي إقناع الإدارة الأمريكية كذلك بأن المشكلة الحقيقية لا تكمن في وجود علاقات طبيعية بين العراق وإيران، فهذه العلاقات تفرضها الجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة، وإنما في قدرة أي طرف خارجي على التأثير في القرار السيادي العراقي أو توظيف الأراضي العراقية لخدمة صراعاته الإقليمية. وعندما تتمكن الدولة من احتكار قرارها الأمني والسياسي والاقتصادي، فإن العلاقة مع إيران ستتحول تلقائياً إلى علاقة بين دولتين جارتين، ومضمونها لا يبتعد عن أن تكون علاقة شراكة أيضاً. ولهذا، تحتاج الحكومة العراقية إلى أن تنظر إلى العراق نظرة مختلفة عن السابق، وأن تغادر فكرة توظيف الدولة العراقية في الصراع مع إيران.

إن الخطأ الذي ارتكبته الحكومات العراقية منذ عام 2003 أنها تعاملت مع الملف الإيراني بوصفه ملفاً يمكن حسمه من خلال لعب العراق دور الوسيط لتقريب وجهات النظر مع الجانب الأمريكي، وهذا التوجه، بطبيعة الحال، غير صحيح، إذ إن الحقيقة تشير إلى أن هذا الملف أصبح، بالنسبة إلى العراق، معوقاً لمشروع بناء الدولة بسبب عدم قدرة السلطات المتعاقبة على حسمه، إذ إن أحد أسباب تلكؤ مشروع بناء الدولة هو عدم قدرة هذه السلطات، التي أدارت العراق منذ عام 2003، على الابتعاد عن الصراع الأمريكي–الإيراني.

ولذلك، فإن التحدي الحقيقي أمام حكومة علي الزيدي يتمثل في إقناع ترامب والإدارة الأمريكية بأن العراق قادر على التحكم بقراره الوطني، وأن الدولة العراقية أصبحت هي الجهة الوحيدة التي تحتكر

رسم السياسة الخارجية، وإدارة الأمن، واتخاذ القرار الاستراتيجي، ويجب على الزيدي إثبات ذلك. فإذا نجح في ترسيخ هذا الإدراك داخل مؤسسات صنع القرار الأمريكية، فإنه لن يكسب ثقة الولايات المتحدة فحسب، بل سيكسب أيضاً مساحة أوسع للمناورة الإقليمية تعيد تموضع العراق من جديد دولةً فاعلةً في توازنات الشرق الأوسط، مع إنهاء مرحلة «الدولة-الساحة» التي تتنافس عليها مشاريع الآخرين.

ثالثاً: سوريا - ركيزة جديدة في إعادة تشكيل التوازن الإقليمي

من المرجح أن يحتل الملف السوري موقعاً متقدماً في أي حوار بين رئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، والرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لأن سوريا لم تعد تمثل أزمة أمنية أو إنسانية في المنطقة، وإنما أصبحت جزءاً من مشروع إعادة تشكيل التوازنات في المشرق العربي. وقد عززت إدارة ترامب هذا التوجه عبر رفع العقوبات الاقتصادية، والسعي إلى إنهاء تصنيف الدولة السورية راعيةً للإرهاب، تمهيداً لإعادة دمجها تدريجياً في النظامين الإقليمي والدولي، انطلاقاً من قناعة أمريكية بأن استقرار سوريا أصبح ضرورة لإغلاق الفراغات الأمنية التي استثمرتها التنظيمات المتطرفة، وتقليص قدرة إيران على إعادة بناء نفوذها في المشرق.

وفي هذا السياق، ينبغي على العراق ألا ينظر إلى سوريا من زاوية أنها عبء أمني على حدوده الغربية، أو من زاوية ما تريده إيران من سوريا، وعلى العراق ألا يتجاوز ذلك، وإنما يجب النظر إلى سوريا من

زاوية أنها فرصة استراتيجية لإعادة تعريف دوره الإقليمي بمعزل عما تريده إيران منها. فالدولة السورية لن تتمكن من استعادة عافيتها الاقتصادية من دون عمق جغرافي وتجاري يوفر لها الأسواق، والطاقة، والاستثمارات، وشبكات النقل. والعراق هو الدولة الوحيدة القادرة على توفير هذه العناصر مجتمعة، ففضلًا عن امتلاكه أكبر سوق مجاورة لسوريا، يستطيع العراق أن يتحول إلى مصدر رئيس للطاقة والوقود والمواد الأولية، وشريك في إعادة الإعمار، وحلقة وصل تربط الاقتصاد السوري باقتصادات الخليج.

وفي الاتجاه نفسه، فإن دول الخليج، رغم امتلاكها القدرات المالية، تحتاج إلى الجغرافيا العراقية لإنجاز أي مشروع اقتصادي واسع داخل سوريا. فالممرات البرية عبر الأردن تبقى محدودة من حيث الكفاءة الاستيعابية والجدوى الاقتصادية، مقارنة بالممر العراقي، في حين يمنح العراق إمكانية ربط الخليج بسوريا، ثم بتركيا وأوروبا، عبر مشروع طريق التنمية وشبكات النقل والطاقة المقترحة. وعلى هذا الأساس، يصبح العراق العقدة الجيوسياسية التي تلتقي عندها المصالح الخليجية والسورية والتركية، وهو موقع لا تستطيع أي دولة أخرى في المشرق أن تؤديه بالكفاءة نفسها.

كما أن تركيا، على الرغم من نفوذها العسكري والسياسي داخل سوريا، لا تمتلك وحدها القدرة الاقتصادية أو السياسية لتحمل أعباء إعادة بناء الدولة السورية، في وقت لا ترغب فيه دول الخليج في تحمل هذه المسؤولية منفردة، بينما لا تبدو الولايات المتحدة

مستعدة للعودة إلى الانخراط المباشر في مشروع إعادة الإعمار. لذلك، لا ينبغي أن يقتصر خطاب الزيدي في واشنطن على دعم سوريا، وإنما عليه أن يقدم مشروعاً متكاملاً يجعل العراق الشريك الذي تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد عليه في إنجاح مرحلة ما بعد الحرب السورية، بمعزل عن رؤية إيران. فنجاح هذا المشروع يعني، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ترسيخ الاستقرار، وتقليص فرص عودة التنظيمات المتطرفة، ومنع إيران من استعادة المساحات التي خسرتها، وفتح ممر اقتصادي جديد يربط الخليج بأوروبا عبر العراق وسوريا. أما بالنسبة إلى العراق، فإنه يمثل فرصة تاريخية للانتقال من دولة تأثرت بالأزمات الإقليمية إلى دولة تشارك في صياغة النظام الإقليمي الجديد، وهي النقلة التي يمكن أن تعيد تموضعه داخل العقل الاستراتيجي الأمريكي خلال السنوات المقبلة.

رابعاً: إعادة تعريف الشراكة العسكرية من الوجود الأمريكي إلى بناء القدرات العراقية

من الواضح أن الجانب العراقي، وحتى الأمريكي، فشلا معاً في تطوير علاقة عسكرية استراتيجية رصينة بعيدة المدى، قادرة على الصمود أمام تحديات المنطقة، بسبب ظروف العراق الداخلية وارتباط هذه الظروف بواقع المنطقة. وبالعموم، من المتوقع أنه لن يكون الملف العسكري في لقاء السيد رئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، مع الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، متعلقاً بزيادة القوات الأمريكية أو توسيع انتشارها؛ لأن ترامب ينطلق من قناعة معلنة بأن غزو العراق

عام 2003 كان خطأً استراتيجياً كلّف الولايات المتحدة أموالاً وأرواحاً دون عائد يتناسب مع تلك الكلفة. ولذلك، فإن فلسفته تقوم على تقليل الانخراط العسكري المباشر، ليس في العراق فقط، بل في كل المنطقة، ونقل مسؤولية الأمن إلى الحلفاء، مع الإبقاء على الولايات المتحدة مصدراً رئيساً للتكنولوجيا العسكرية، والخبرة، والصناعات الدفاعية، وهذا ما يهم ترامب بالتحديد، بأن يوقع صفقات تسليح جديدة وكبيرة. لكن ما يجب أن يفهمه الجانب العراقي أيضاً، وما يجب أن يحسمه كذلك قبل الذهاب إلى واشنطن، هو: هل العراق راغب في إكمال التعاون العسكري مع الولايات المتحدة وتطويره إلى المستوى الاستراتيجي؟ وهل العراق قادر أساساً على إيقاف هذا التعاون إذا ما قررت القوى السياسية داخل العراق ذلك؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة قد تكون أهم من عملية شراء الأسلحة من الولايات المتحدة، أو حتى من وجودها العسكري في العراق؛ لأن البقاء في منطقة رمادية معقدة، غير واضحة المعالم، يثير تساؤلاً مفاده: هل الولايات المتحدة حليف وشريك، أم أن العلاقة معها يجب أن تبقى جامدة وغير مستقرة؟ وبالعموم، نقترح على السيد رئيس مجلس الوزراء، علي الزيدي، أن يحسم هذا الملف قبل الحديث مع الولايات المتحدة بشأن أي تعاون عسكري عميق، ثم نقترح عليه أن يبدأ في هذا الملف بالآتي:

1. بناء منظومة تدريب عسكري طويلة الأمد: خاض العراق حرباً شرسة ضد الإرهاب، وأصبح قادراً على تطوير عقيدة دفاعية

رصينة، لكن التحديات الداخلية والإقليمية المتنامية لا تقتصر على الإرهاب فقط. ولهذا يحتاج العراق إلى تعميق شراكته مع الولايات المتحدة في ملف تطوير برنامج مؤسسي دائم لتأهيل القيادات، وتطوير العقيدة العسكرية الهجومية والدفاعية والوقائية، ورفع كفاءة وحدات العمليات الخاصة، والدفاع الجوي، والاستخبارات العسكرية، والأمن السيبراني، والحرب الإلكترونية، بما يجعل التدريب عملية مستمرة وليست استجابة ظرفية للأزمات.

2. عقد صفقات تسليح نوعية: ينبغي أن تركز حكومة الزيدي على الحصول على القدرات التي تعالج نقاط الضعف الحقيقية في المؤسسة العسكرية حالياً، مثل منظومات الدفاع الجوي، والإنذار المبكر، والطائرات المسيرة، وأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات، وتقنيات الاستطلاع العميق والمراقبة، بدلاً من الاكتفاء بزيادة أعداد المنصات التقليدية.

3. تأسيس شراكة استشارية مؤسسية: فالعراق يحتاج إلى فرق استشارية أمريكية تعمل مع وزارتي الدفاع والداخلية، والأجهزة الاستخبارية، في مجالات التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، والإصلاح المؤسسي، وتطوير منظومات التسليح، والصيانة، واللوجستيات، بما يضمن بناء مؤسسات أمنية أكثر كفاءة واستدامة.

4. تعميق قنوات التواصل العسكري والأمني: ويتحقق ذلك عبر إنشاء آليات دائمة لتبادل المعلومات الاستخبارية، وعقد اجتماعات دورية بين القيادات العسكرية، وتنفيذ تدريبات وتمارين مشتركة، وتوسيع التعاون في مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، والأمن السيبراني، بما يحافظ على مستوى عالٍ من التنسيق، ويمنع تحول التعاون إلى علاقة موسمية مرتبطة بالأزمات.

5. تحويل الشراكة العسكرية إلى شراكة صناعية وتقنية: ينبغي أن تتضمن كل صفقة دفاعية نقل المعرفة، وتأهيل الكوادر العراقية، وإنشاء مراكز للصيانة والتدريب داخل العراق، وتطوير جزء من الصناعات الدفاعية الوطنية، حتى لا يبقى العراق مستهلكاً دائماً للسلاح، بقدر ما يصبح قادراً على إدارة جزء متزايد من احتياجاته الدفاعية بنفسه.

بيد أن نجاح هذا المسار يبقى مشروطاً بإصلاح البيئة الداخلية، فمن الصعب إقناع الولايات المتحدة بتوسيع تعاونها العسكري أو دفع شركاتها الدفاعية إلى الاستثمار في العراق إذا بقيت المؤسسات الأمنية تعاني من التداخلات السياسية، أو إذا ظلت الشركات الأجنبية معرضة لمخاطر الاستهداف، والابتزاز، وعدم الاستقرار.

خامساً: الاتفاقيات الإبراهيمية - كيف يمكن للزيدي المناورة بعيداً في حواره مع ترامب؟

يمثل ملف الاتفاقيات الإبراهيمية أحد أكثر الملفات حساسية في حوارات ترامب العامة مع دول المنطقة. وبالتالي، يجب أن نتوقع أن هذا الملف يمكن أن يُطرح بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الإعلام أو خلف الكواليس، في اللقاء المرتقب؛ وذلك لأن الإدارة الأمريكية تنظر إلى هذا الملف ضمن مشروع أوسع لإعادة تشكيل النظام الإقليمي، وإقامة شبكة جديدة من العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية تقودها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ولهذا، ينبغي على الزيدي أن يدرك أن قيمة هذا الملف في العقل السياسي لترامب تتجاوز مسألة التطبيع ذاتها، فهو يستخدمه لقياس اتجاهات الدول، وحدود قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية، ومدى استعدادها للاندماج في المشروع الأمريكي الخاص بإعادة ترتيب الإقليم. وفي الوقت نفسه، تدرك الإدارة الأمريكية جيداً أن اندماج العراق في هذا الملف معقد جداً؛ لأن التطبيع في العراق مُدان بقوانين وتشريعات تصل إحدى عقوباتها إلى حد الإعدام. ولهذا ينبغي على الزيدي أن يتذرع بأن هذا الملف لا يمكن حسمه من قبله شخصياً، ولا من قبل الحكومة، بقدر ما هو ملف يتعلق بالبرلمان العراقي وما شرعه عام 2021 من تشريع يحرم التطبيع والتعامل مع إسرائيل، فضلاً عن أن هذا القرار يجب أن يكون قرار الشعب العراقي بالدرجة الأساس، الذي يتطلع إلى أن يكون العراق دولة قوية في

المنطقة.

ومن المهم أن يربط العراق أي نقاش يتعلق بإعادة تشكيل النظام الإقليمي بحزمة متكاملة من المصالح المتبادلة، بحيث يصبح توسيع التعاون الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، ودعم مشاريع البنية التحتية، وتعزيز الاستثمار الأمريكي في العراق، جزءاً من أي رؤية مستقبلية للعلاقات الثنائية. فالدول الكبرى تقيس قيمة شركائها بحجم ما يضيفونه إلى استراتيجياتها، والعراق يمتلك من الموقع الجغرافي، والموارد، والطاقة، والأسواق، ما يؤهله للانتقال من موقع المتلقي إلى موقع الشريك المؤثر. إن نجاح الزيدي في الهروب من أي التزام في هذا الملف، وعدم تأثر موقف ترامب بهذا الهروب، هو النجاح الأكبر الذي يمكن تحقيقه في هذا الملف.

سادساً: إعادة تموضع العراق في الاستراتيجية الأمريكية - من إدارة الأزمات إلى صناعة التوازنات

من الواضح أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تمضي نحو مرحلة جديدة تقوم على إعادة توزيع الأدوار الإقليمية الطاقوية أكثر من توسيع الانخراط العسكري المباشر، في ظل تركيز الولايات المتحدة على المنافسة مع الصين وروسيا، وتوجيه الموارد نحو أولويات استراتيجية أوسع. وضمن هذا التحول، أصبح معيار الشراكة الأمريكية يقوم على قدرة الدول على إنتاج الاستقرار الإقليمي، وتأمين المصالح الاقتصادية، وحماية شبكات الطاقة والتجارة، وتحمل مسؤوليات أمنها الوطني.

وعلى هذا النحو، يمكن أن تكون زيارة رئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، إلى واشنطن زيارةً مهمةً واستثنائيةً للغاية؛ لأنها تمثل فرصة لإعادة تعريف مكانة العراق داخل الاستراتيجية الأمريكية خلال العقد القادم. لقد انشغلت الحكومات العراقية المتعاقبة، طوال السنوات الماضية، بإدارة الأزمات اليومية، في حين كانت التحولات الكبرى تعيد رسم خريطة الشرق الأوسط بعيداً عن دور العراق، وهذا يجب أن ينتهي ويتوقف. واليوم يقف العراق أمام فرصة مختلفة، فالموقع الجغرافي، واحتياطيات الطاقة، ومشروع طريق التنمية، والقدرة على الربط بين الخليج وتركيا وسوريا وأوروبا، كلها في خدمته وتمنحه عناصر قوة تؤهله للتحول إلى مركز إقليمي تتقاطع عنده المصالح الاقتصادية، والأمنية، والتجارية. وعندما تتحول هذه العناصر إلى مشروع وطني متكامل، فإن العراق يكتسب قيمة استراتيجية مستقلة داخل الحسابات الأمريكية، بعيداً عن اختزاله في ملفات الأمن أو الأزمات الداخلية.

ويفترض هذا التحول أن يذهب الزيدي إلى الولايات المتحدة حاملاً رؤيةً متكاملة تحدد الوظيفة الإقليمية التي يسعى العراق إلى أدائها خلال السنوات المقبلة، وهي **قيادة المنطقة الشامية**. فالدول الكبرى تبني شراكاتها مع الدول التي تمتلك وظيفة استراتيجية واضحة داخل بيئتها الإقليمية، والعراق يمتلك فرصة حقيقية لطرح نفسه مركزاً لإدارة حركة الطاقة، وممراً للتجارة الدولية، ومنصةً لإعادة إعمار المشرق، وجسراً للتكامل الاقتصادي بين الخليج وسوريا وتركيا،

وشريكاً في ترسيخ الاستقرار الإقليمي. وكلما ازدادت مساهمة العراق في تحقيق هذه الأهداف، ازدادت أهميته داخل منظومة المصالح الأمريكية.

وتبقى هذه الرؤية مرتبطة بقدرة الدولة العراقية على استكمال بناء مؤسساتها، ومكافحة الفساد، والسلاح المنفلت، وترسيخ سيادة القانون، وتعزيز بيئة الاستثمار، وتوحيد القرار الأمني؛ لأن المكانة الإقليمية تُبنى على قوة الدولة وكفاءة مؤسساتها قبل أن تُبنى على الجغرافيا أو الثروات الطبيعية.

لذا، فإن القيمة الحقيقية لهذه الزيارة تكمن في قدرتها على نقل العلاقات العراقية–الأمريكية من مرحلة إدارة الملفات المنفصلة إلى مرحلة بناء رؤية استراتيجية مشتركة. وإذا نجح الزيدي في إقناع الإدارة الأمريكية بأن العراق يمثل ركيزةً لاستقرار المشرق، وعقدةً رئيسةً في مشاريع الطاقة، والتجارة، والاستثمار، فإن العلاقة الثنائية ستدخل مرحلة مختلفة تقوم على المصالح المتبادلة بعيدة المدى، وسيبدأ العراق باستعادة موقعه دولةً مؤثرةً في معادلات الشرق الأوسط، تمتلك دوراً في صناعة التوازنات الإقليمية، وتشارك في رسمها وفقاً لأولوياتها الوطنية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org